

عامود: تحت المجهر/عماد شاهين

استبشر الأردنيون خيرا عندما تم الإعلان عن مشروع ضخم وريادي في منطقة العبدلي تقوم عليه شركة عربية تملك عائلة الحريري الأسهم الأكبر منها على أمل أن يعود ذلك المشروع الضخم بالمنفعة علينا وامتداد لنجاح الأرضية الاستثمارية التي أنشأت من قبل خبراء أردنيين وتوجيه وإشراف مباشر وحثيث من قبل جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم الذي سعى ويعمل جاهدا لجلب الاستثمارات للأرض الأردنية.

إلا انه وفي الآونة الأخيرة كثر اللغط حول هذا المشروع حيث سرب بعض الاقتصاديين معلومات خطيرة للغاية في حال كانت صحيحة تؤكد بان المشروع قد رصد له من قبل الشركة المشرفة عليه مبلغ 300 مليون دولار وان المخططات اللازمة قد تمت بالفعل وبيع محتوى المشروع للراغبين بمبلغ ثلاثة مليارات دفعة واحدة على الرغم من إن حجم الاجاز فيه لم يصل لغاية 10 % وان حصيله الأرباح حولت لاستثمارات أخرى تابعة لذات الشركة صاحبة الامتياز بالعمل وتسعى حالياً للمماطلة في إتمام المشروع للاستفادة من فوائد الأرباح التي حققتها بفترة قياسية ناهيك عن السهولة بالجمع مستغلة بذلك فقرات من قوانين الاستثمار الأردني (المشجع).

ووسط هذه التسريبات الاقتصادية ظهرت مئات المناشدات للحكومة بضرورة وضع قوانين عاجلة لضبط عمليات إخراج أموال الأرباح من الأراضي الأردنية قبل إتمام المشاريع القائمة على أرضنا خوفا من أن تتعثر هذه المشاريع لمستثمر وجد من استثمار الأرباح وفوائدها فرصة سانحة لزيادة ثروته دون الالتفات للمشروع الأصلي والذي كان بدوره قد أتاح للمستثمر الحصول على مثل هذه المبالغ المالية الضخمة تحت ذريعة وحجة الاستثمار المفتوح.

كما وأكد مطلعون بان النية كانت تتجه من هذا المشروع نحو إنشاء مشروع ضخم مشابه لمشروع (السوليدير) في لبنان وبأسرع وقت ممكن قبل أن تباع أو تؤجر مرافقه من على المخططات ويمتلك المستثمرون مليارات الدولارات وتصبح المماطلة في هذه الحالة واضحة بإتمام المشروع الذي يعول عليه الأردنيون خيرا.

مشاريع أخرى لذات الشركة صارت بذات المعيار في مناطق أردنية ثانية وثالثة الأمر الذي يقبض نبضات القلب خوفا من فشل أي منها مما يتطلب رقابة واضحة وشفافية تتخللها قوانين حضارية لضبط أي ثغرة قد تحيد عن الطريق الصحيح الذي جيء بالمستثمر من أجله.

والأدهى ما تسرب من قبل متابعين واقتصاديين أن ذات الشركة المعنية تقوم باستثمارات ضخمة في دول خليجية يشاع بان مصدر تشغيلها هي الأموال التي بيعت بها المشاريع المقامة على الأرض الأردنية قبل إتمامها وان عمليات التأخير جاءت على هذه الخلفية مما يتطلب وقفة واضحة وحاسمة حول ملابسات وحيثيات ما يحدث وتفنيذ الإشاعات إن وجدت وتصويب الاختلالات إن وجدت أيضا قبل فوات الأوان وبخاصة أن الأمور لا تحتمل التأجيل بأي شكل من الأشكال وتحت أي ذريعة بعد أن سهل الأردن كل سبل النجاح لإتمام هذه المشاريع على الرغم من الإشكالات الفردية التي صاحبت المسيرة.

وشدد المتابعون لهذه المشاريع على أهمية عامل الوقت الذي لا يقدر بثمن تعويضا لإنشاء وقيام المشاريع المنتظرة ومتابعة كل عمليات الشركة المشرفة ضمن القوانين والأنظمة المتبعة حرصا على سمعة الاستثمار الأردني الذي أصبح يرتقي بسرعة أكبر من حجم إنجاز بعض المشاريع المحلية والعربية والأجنبية القائمة على الأرض الأردنية صاحبة الأفضلية بالبنية التحتية والقوانين الحضارية الاستثمارية الخصبة.

مشاريع الملايين التي حازت عليها شركات يملك آل الحريري أغلب أسهمها بحاجة ماسة لمتابعة الحكومة الأردنية من باب الحرص على المصلحة العامة.

عماد شاهين

Shahenko2001@hotmail.com